مقدمة

مصطلحات أساسية في الاقتصاد الكلي

مفهوم الاقتصاد الكلي، والفرق بينه، وبين الاقتصاد الجزئي

يبحث علم الاقتصاد الكلِّي في سلوك المتغيرات الكلية في الاقتصاد: كالناتج القومي، والدخل، والتوظف (الاستخدام) والاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، والتجارة الخارجية، والمستوى العام للأسعار، والعلاقة بينها، وتأثير ذلك على مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة. بينما يبحث علم الاقتصاد الجزئي في سلوك المتغيرات الجزئية الاقتصادية: كدراسة سلوك المستهلك، والمنتج، وتوازن السوق لكل سلعة، والقرارات الاقتصادية حول الإنتاج، والأسعار في المنشآت الاقتصادية.

المشكلة الاقتصادية

تنشأ المشكلة الاقتصادية بسبب الندرة النسبية في الموارد الاقتصادية (عناصر أو عوامل الإنتاج) مقابل تعدد الرغبات، أو الحاجات لاستهلاك السلع، والخدمات التي تستخدم الموارد الاقتصادية في إنتاجها. ويبحث علم الاقتصاد في كيفية حل المشكلة الاقتصادية عن طريق إنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات بأقل قدر من الموارد الاقتصادية من أجل إشباع أكبر قدر من الرغبات.

عناصر (عوامل) الإنتاج

١. **العمل:** كل جهد إنساني بدني أو ذهني يساهم في إنتاج سلعة، أو خدمة، وعائده الأجر.

٢. **رأس المال:** الآلات، والمعدات، والتجهيزات، وكل الأدوات المستخدمة في إنتاج سلعة، أو خدمة مع عنصر العمل، والمواد الأولية، وعائده الفائدة في المؤسسات التي تتعامل بالفائدة، وبديل ذلك حصول مالك رأس المال على حصة من الربح.

٣. **الأرض:** وتشمل الأرض وما عليها، والموارد الطبيعية (الأولية) وعائدها الإيجار أو الريع.

٤. **المنظم:** الذي يقوم بالإشراف على، وتنظيم عملية المزج بين عوامل الإنتاج السابقة لإنتاج سلعة، أو خدمة وفي مقابل ذلك يحصل على ربح إذا تحقق بينما يتحمل الخسارة إذا حدثت.

الطلب الكلي على السلع والخدمات

هو إجمالي الإنفاق المخطط على السلع والخدمات في الاقتصاد في وقت معين، ويتكون من الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الاستثماري الخاص + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي (الصادرات – الواردات).

العرض الكلي من السلع والخدمات

هو إجمالي السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد في وقت معين من قبل القطاع العائلي (الأفراد)، أو المؤسسات الإنتاجية (قطاع الأعمال)، أو القطاع الحكومي (العام).

الدالة

هي علاقة بين متغير تابع، ومتغير (أو أكثر) مستقل، يؤثر (تؤثر) في المتغير التابع. ويمكن تمثيل الدالة إما: في شكل جدول، أو رسم بياني، أو معادلة رياضية. من أمثلتها: دالة الإنتاج، دالة الاستهلاك، دالة الادخار، دالة الاستثمار.

الميل الحدي

هو مقدار التغير (زيادة أو انخفاضًا) في متغير معين (تابع) نتيجة تغير بمقدار معين، في متغير آخر (مستقل) مثل: الميل الحدي للاستهلاك، الميل الحدي للادخار، الميل الحدي للاستيراد.

الرقم القياسي للأسعار

هناك عدة أنواع من الأرقام القياسية للأسعار أهمها: الرقم القياسي الاستهلاكي، والرقم القياسي لأسعار الجملة، والرقم القياسي لأسعار المنتج، ولكن أكثرها شيوعًا الرقم الأول، الذي يمكن تعريفه كالتالي:

الرقم القياسي الاستهلاكي

$$= \frac{\text{مجموع (كمية السلعة ن} \times \text{سعر السلعة ن) في سنة القياس}}{\text{مجموع (كمية السلعة ن} \times \text{سعر السلعة ن) في سنة الأساس}} \times ١٠٠$$

حيث (ن) عدد السلع في سلة من السلع الأكثر استهلاكًا في السنة التي يرغب حساب الرقم القياسي فيها (سنة القياس) مقارنة بسنة الأساس، التي يكون الرقم القياسي فيها يساوي ١٠٠، فإذا زاد الرقم القياسي المحسوب في سنة القياس عن الرقم ١٠٠ ، كان معنى ذلك زيادة المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، والعكس صحيح.

سعر الصرف

هو معدل تبادل العملة الوطنية بالعملة الأجنبية، ويساوي مقدار الوحدات من العملة الوطنية، التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الأجنبية في وقت معين، كسعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي (٣,٧٥ ريال سعودي للدولار الأمريكي حاليًا).

تقسيم العمل والتخصص

يتضمن هذا المبدأ تقسيم العملية الإنتاجية إلى مكوناتها الجزئية، بحيث يتخصص العامل في أداء المهمة الجزئية بدلاً من أداء أكثر من مهمة، وبذلك تزداد الكفاءة الإنتاجية للعامل نتيجة مساهمته في إنتاج عدد أكبر من السلعة في وقت معين، خاصة عندما يستخدم العامل الآلة في الإنتاج.

السوق

هو الإطار الذي يتم فيه تبادل (بيع وشراء) السلع، والخدمات، أو الموارد الاقتصادية. ليس من الضروري أن يكون السوق مكانًا معينًا يتم فيه تبادل سلعة أو خدمة، وإنما أي تنظيم يتم من خلاله هذا التبادل. من أمثلة الأسواق الرئيسية في الاقتصاد أسواق السلع والخدمات، أسواق العمل، أسواق رأس المال.

السياسة الاقتصادية

السياسة الاقتصادية هي مجموعة الأدوات أو الوسائل التي تستخدمها الدولة من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي.

أهم أشكال السياسة الاقتصادية

١. **السياسة المالية:** مجموع الأدوات، والوسائل المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي، وأهمها النفقات العامة والإيرادات العامة.
٢. **السياسة النقدية:** مجموع الأدوات، والوسائل النقدية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، من خلال التأثير على عرض النقود في الاقتصاد مثل: نسبة الاحتياطي النقدي، سعر الخصم وغيرها من الأدوات.
٣. **السياسة التجارية:** مجموع الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي، والمتعلقة بالتجارة الخارجية: كالضريبة الجمركية، والحماية الجمركية، وسياسة مكافحة الإغراق، وسياسة سعر صرف النقد الأجنبي.

٤. **السياسة القانونية** (أو النظامية): مجموع القوانين أو الأنظمة أو اللوائح المنظمة للنشاط الاقتصادي، والمؤثرة فيه: مثل قوانين الاستثمار، وأنظمة الترخيص الصناعي، ونظام السجل التجاري، ونظام البنوك الخ ...

الضرائب المباشرة

هي تلك الضرائب التي تفرض مباشرة على الدخول، والثروات المملوكة للأفراد، أو المؤسسات، وأهمها: ضريبة الدخل الشخصي، وضريبة الثروة، وضريبة الإرث (التركات).

الضرائب غير المباشرة

هي تلك الضرائب التي تفرض على التصرف في الدخل والثروة، أو على تبادل السلع والخدمات، وأهمها: ضريبة البيع، ضريبة الإنتاج، ضريبة القيمة المضافة والضريبة الجمركية.

إهتلاك رأس المال

قيمة الجزء التالف (أو المستهلك) من السلع الرأسمالية نتيجة المساهمة في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة. ومن أهم الطرق المحاسبية في تقدير اهتلاك رأس المال طريقة القسط الثابت وطريقة القسط المتسارع.

الاهتلاك السنوي لرأس المال (حسب طريقة القسط الثابت)

$$= \frac{\text{تكلفة الأصول الرأسمالية القابلة للاهتلاك}}{\text{العمر الافتراضي للأصول}}$$

ويعتبر الاهتلاك تكلفة (محاسبية) مقابل اهتلاك الأصول الرأسمالية، ويساوي الفرق بين إجمالي الاستثمار (الإضافة إلى الأصول الرأسمالية في بداية السنة) وصافي الاستثمار (قيمة الأصول الرأسمالية في نهاية السنة). وفي نهاية العمر الافتراضي أو التشغيلي للأصل الرأسمالي تصبح قيمته الدفترية تساوي الصفر.

الكفاية الحدية للاستثمار

هي الإضافة إلى العائد من الاستثمار الناتجة عن إضافة وحدة واحدة من رأس المال المستثمر، وتساوي $\frac{\text{الزيادة في العائد من الاستثمار}}{\text{الزيادة في حجم الاستثمار}}$

ويعتبر تفوق الكفاية الحدية للاستثمار على التكلفة الحدية للاستثمار (تكلفة التمويل) شرطًا أساسيًا لاعتبار أي استثمار إضافي مجديًا (مربحًا).

الفصل الثالث
السياسة المالية

أولاً: تعريف السياسة المالية

السياسة المالية هي مجموعة الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق مصلحة اقتصادية، أو اجتماعية. وتتكون أدوات السياسة المالية بصورة رئيسية من أدوات الإنفاق العام، وأدوات الإيرادات العامة.

ثانيًا: أهداف السياسة المالية

١. زيادة الإنتاج والإنتاجية في الاقتصاد.
٢. زيادة مستوى الدخول للأفراد ومن ثم تحسين مستوى معيشتهم.
٣. تحقيق التوظف الكامل (التشغيل الكامل).
٤. تحقيق استقرار الأسعار (محاربة التضخم والكساد).
٥. تحسين توزيع الدخل بين الأفراد في المجتمع.

ثالثًا: أهم أدوات السياسة المالية

أ. الضرائب وأهم أنواعها

١. ضريبة الدخل الشخصي: تفرض على الدخل الشخصي.
٢. ضريبة أرباح الشركات: تفرض على الربح الصافي للمؤسسات الإنتاجية.
٣. ضريبة المبيعات: تفرض على قيمة المبيعات النهائية من السلع والخدمات.
٤. الضريبة الجمركية: تفرض على الواردات من السلع الأجنبية.

ب. الإنفاق الحكومي وأهم مكوناته

١. الإنفاق العام الاستهلاكي (الجاري): الإنفاق الحكومي على: المرتبات، والأجور، والمكافآت، والعلاوات، والمشتريات الحكومية (النفقات التشغيلية) والصيانة.

٢. الإنفاق العام الاستثماري: الإنفاق الحكومي على شراء الآلات، والمعدات والتجهيزات، والمباني (المشاريع الحكومية).

٣. الإنفاق العام التحويلي: كل النفقات التحويلية التي تدفعها الدولة دون أن تحصل على سلع أو خدمات مقابلها. من أهم أمثلتها: الإعانات الحكومية للقطاعات الزراعية، أو الصناعية، وإعانات الضمان الاجتماعي، ودعم السلع الضرورية، وتسديد فوائد الديون، أو سندات الخزينة.

رابعًا : تأثير أدوات السياسة المالية على الدخل القومي التوازني

أ. التأثير الانكماشي (السياسة المالية الانكماشية)

تهدف السياسة المالية الانكماشية إلى تخفيض الدخل التوازني عن طريق:

١. تخفيض الإنفاق الحكومي.

٢. زيادة الضرائب.

٣. تخفيض الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب.

٤. تخفيض الإنفاق الحكومي والضرائب معًا بمقدار متساو (الميزانية المتوازنة).

ب. التأثير التوسعي (السياسة المالية التوسعية)

تهدف السياسة المالية التوسعية إلى زيادة الدخل التوازني عن طريق:

١. زيادة الإنفاق الحكومي.

٢. تخفيض الضرائب.

٣. زيادة الإنفاق الحكومي، وتخفيض الضرائب.

٤. زيادة الإنفاق الحكومي والضرائب معًا بمقدار متساو (الميزانية المتوازنة).

خامسًا: كيفية استخدام أدوات السياسة المالية في علاج الفجوتين التضخمية والانكماشية

أهم استخدامات أدوات السياسة المالية في التأثير على الدخل التوازني هي في علاج الفجوتين التضخمية، أو الانكماشية، التي قد يتعرض لهما الاقتصاد.

١. التعريف بمفهومي الفجوتين التضخمية والانكماشية

أ. الفجوة التضخمية

تحدث الفجوة التضخمية عندما يكون الدخل التوازني عند مستوى معين من الطلب الكلي أكبر من الدخل التوازني عند مستوى التشغيل (الاستخدام) الكامل للموارد الاقتصادية. فعند التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية (الطبيعية والمالية والبشرية) لا يمكن زيادة الناتج الكلي من السلع والخدمات (الناتج القومي) لمقابلة الزيادة في الطلب الكلي فتحدث الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد.

ب. الفجوة الانكماشية

تحدث الفجوة الانكماشية عندما يكون الدخل التوازني عند مستوى معين من الطلب الكلي أقل من الدخل التوازني عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية.

يمثل الشكل التالي كلا من الفجوتين: التضخمية عندما يكون الدخل التوازني عند منحنى الطلب الكلي (ط٢) أعلى من الدخل التوازني لمنحنى الطلب الكلي عند مستوى التشغيل (الاستخدام) الكامل للموارد الاقتصادية (ط١) والانكماشية عندما يكون منحنى الطلب الكلي (ط٣) أدنى من منحنى الطلب الكلي عند مستوى التشغيل (الاستخدام) الكامل للموارد الاقتصادية (ط١).

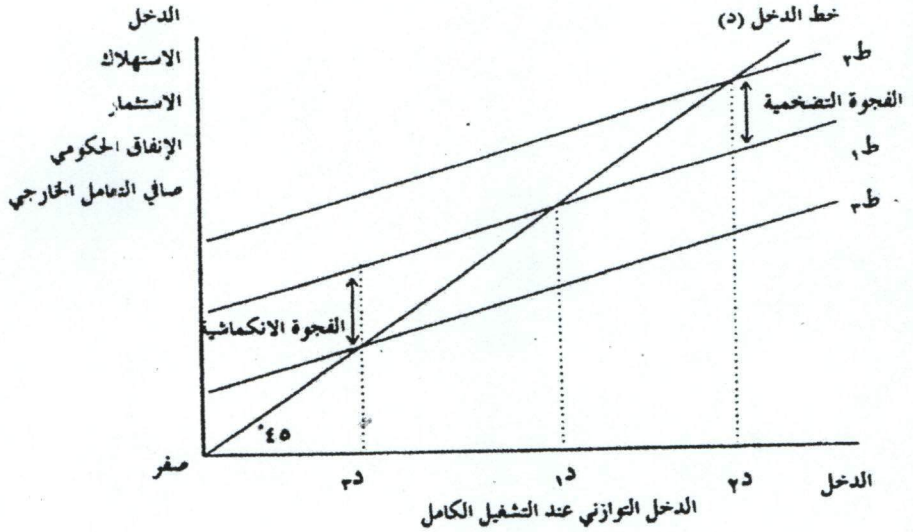

٢. علاج الفجوة التضخمية باستخدام أهم أدوات السياسة المالية

أ. تخفيض الإنفاق الحكومي (سياسة مالية انكماشية)

يعني هذا التخفيض في الإنفاق الحكومي (ق)، خاصة في مجال السلع والخدمات الاستهلاكية (الجارية)، انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات (ك+ث+ق+ص) مما يؤدي إلى انسحاب منحنى الطلب الكلي (ط٢) إلى أسفل ليقترب من أو يتطابق مع منحنى الطلب الكلي عند مستوى التشغيل الكامل (ط١) لتتقلص الفجوة التضخمية أو تتلاشى.

مثال رقمي:

لنفرض أن الفجوة التضخمية قدرت بـ ٥٠ مليون ريال [الفرق بين الدخل التوازني عند الطلب الكلي التضخمي (ط٢)، والدخل التوازني عند الطلب الكلي عند التشغيل الكامل (ط١)]،

وأن دالة الاستهلاك: ك = ٨٠ + $\frac{٤}{٥}$ د

والاستثمار (الخاص): ث = ٤٠ مليون ريال (عند ط١)

والإنفاق الحكومي: ق = ٣٠ مليون ريال (عند ط١)

وصافي التعامل الخارجي: ص= ٢٠ مليون ريال (عند ط١)

ما هو حجم التخفيض في الإنفاق الحكومي اللازم للقضاء على الفجوة التضخمية (أي تخفيض الدخل التوازني بمقدار ٥٠ مليون ريال)؟

الجواب:

لحساب حجم التخفيض في الإنفاق الحكومي اللازم للقضاء على الفجوة التضخمية يستخدم مضاعف الإنفاق الحكومي كالتالي:

تعريف: مضاعف الإنفاق الحكومي هو عدد المرات التي يتغير بها الدخل القومي التوازني نتيجة تغير معين في الإنفاق الحكومي.

$$\text{مضاعف الإنفاق الحكومي} = \frac{\text{التغير في الدخل التوازني}}{\text{التغير في الإنفاق الحكومي}}$$

ويمكن استخراج مضاعف الإنفاق الحكومي من علاقته بالميل الحدي للاستهلاك كالتالي:

$$\text{مضاعف الإنفاق الحكومي} = \frac{١}{\text{١ - الميل الحدي للاستهلاك}} = \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار}}$$

(نلاحظ أن مضاعف الإنفاق الحكومي مساو لمضاعف الاستثمار الـذي استخرجناه في الفصل السابق).

وبما أن الميل الحدي للاستهلاك من السؤال أعلاه = $\frac{٤}{٥}$

$$\therefore \text{مضاعف الإنفاق الحكومي} = \frac{١}{١ - \frac{٤}{٥}} = \frac{١}{\frac{١}{٥}} = ٥$$

وبما أنه من المعادلة أعلاه:

$$\text{التغير في الإنفاق الحكومي} = \frac{\text{التغير في الدخل التوازني}}{\text{مضاعف الإنفاق الحكومي}}$$

∴ لتحقيق انخفاض الدخل التوازني للقضاء على فجوة تضخمية مقدارها ٥٠ مليون ريال نحتاج إلى تخفيض الإنفاق الحكومي كالتالي:

$$\text{الانخفاض في الإنفاق الحكومي} = \frac{\text{الانخفاض في الدخل التوازني}}{\text{مضاعف الإنفاق الحكومي}} = \frac{٥٠}{٥}$$

= ١٠ مليون ريال

∴ لكي يتم تخفيض الفجوة التضخمية بمقدار ٥٠ مليون ريال يجب تخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار ١٠ مليون ريال.

ب. زيادة الضرائب (سياسة مالية انكماشية)

حتى الآن لم يتم إدخال الضرائب في نموذج تحديد الدخل واكتفينا بالإنفاق الحكومي. فإذا كانت هناك ضريبة على الدخل، فإن دالة الاستهلاك تصبح كالآتي:

ك = هـ + م (د − ض)

حيث ض: مقدار الضريبة على الدخل.

ويعني خصم الضريبة (ض) أن يصبح الدخل (الممكن التصرف فيه) (د) أقل بمقدار الضريبة على الدخل فيصير (د − ض).

تصبح معادلة توازن الدخل في حالة إدخال الضرائب في النموذج كالتالي:

د = ك + ث + ق + ص = هـ + م (د − ض) + ث + ق + ص

لحساب الزيادة في الضرائب اللازمة للقضاء على الفجوة التضخمية نستخدم مضاعف الضرائب كالتالي:

تعريف: مضاعف الضرائب هو عدد المرات التي يتضاعف بها الدخل التوازني، نتيجة تغير معين في الضريبة على الدخل.

$$\text{مضاعف الضرائب} = \frac{\text{التغير في الدخل التوازني}}{\text{التغير في الضرائب}}$$

$$= \frac{\text{- الميل الحدي للاستهلاك}}{\text{١- الميل الحدي للاستهلاك}} = \frac{\text{- الميل الحدي للاستهلاك}}{\text{الميل الحدي للادخار}} = \frac{\text{- م}}{\text{١ - م}}$$

في المثال أعلاه عندما يكون حجم الفجوة التضخمية = ٥٠ مليون ريـــال، فإن إزالة هذه الفجوة التضخمية عن طريق الضرائب يحتاج إلـــى زيـــادة الضرائب كالآتي:

باستخدام معادلة مضاعف الضرائب أعلاه:

$$\text{الزيادة في الضرائب} = \frac{\text{الانخفاض في الدخل التوازني}}{\text{مضاعف الضرائب}}$$

$$\text{وبما أن مضاعف الضرائب} = \frac{\text{- الميل الحدي للاستهلاك}}{\text{١- الميل الحدي للاستهلاك}} = \frac{\text{- م}^{(١)}}{\text{١- م}}$$

$$= \frac{-\frac{٤}{٥}}{١ - \frac{٤}{٥}} = \frac{-\frac{٤}{٥}}{\frac{١}{٥}} = -\frac{٤}{٥} \times ٥ = -٤$$

∴ الزيادة في الضرائب = $\frac{-٥٠}{-٤}$ = ١٢,٥ مليون ريال.

يجب زيادة الضرائب بمقدار ١٢,٥ مليون ريال لإزالة الفجوة التـــضخمية المقدرة بـــ ٥٠ مليون ريال.

---

(١) في حالة تغيير الضرائب فقط في معادلة الدخل التوازني:

د = هـــ + م (د - ض) + ث + ق + ص

(=) Δ د = م Δ د - م Δ ض

ج. تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب (سياسة مالية انكماشية)

لنفرض أن الحكومة ترغب في إزالة الفجوة التضخمية التي مقدارها ٥٠ مليون ريال، أي تخفيض الدخل التوازني بمقدار ٥٠ مليون ريال، عن طريق تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب معًا.

بما أننا قد استنتجنا أعلاه أنه لإزالة هذه الفجوة يلزم تخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار ١٠ مليون ريال، أو زيادة الضرائب بمقدار ١٢,٥ مليون ريال (علمًا بأن الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{٤}{٥}$)، فإنه يمكن إزالة هذه الفجوة بتخفيض الإنفاق الحكومي بمقدار ٥ مليون ريال، وزيادة الضرائب بمقدار ٦,٢٥ مليون ريال، وبذلك يصبح الانخفاض في الدخل التوازني كالتالي:

التغير في الدخل التوازني = (مضاعف الإنفاق الحكومي × الانخفاض في الإنفاق الحكومي) + (مضاعف الضرائب × الزيادة في الضرائب)

وحيث أن مضاعف الإنفاق الحكومي = $\frac{١}{١ - م}$ = $\frac{١}{\frac{١}{٥}}$ = ٥

(=) $\frac{\Delta د}{\Delta ض} = \frac{م \Delta د}{\Delta ض} - \frac{م \Delta ض}{\Delta ض} = -م$

∴ $\frac{\Delta د}{\Delta ض} - \frac{م \Delta د}{\Delta ض} = -م$ ∴ $\frac{\Delta د}{\Delta ض}(١ - م) = -م$

∴ مضاعف الضرائب $\frac{\Delta د}{\Delta ض} = \frac{-م}{١ - م}$

وأن مضاعف الضرائب = $\frac{-م}{١-م} = \frac{-\frac{٤}{٥}}{\frac{١}{٥}} = -٤$

∴ التغير في الدخل التوازني = (٥ × -٥) + (-٤ × ٦,٢٥) = -٥٠

= انخفاضًا مقداره ٥٠ مليون ريال.

ملحوظة: يمكن أيضًا استخدام أي تشكيلة من تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، بحيث تعطينا نفس نتيجة الانخفاض في الدخل التوازني (٥٠ مليون ريال) أعلاه، بشرط ألا يزيد تخفيض الإنفاق الحكومي عن ١٠ مليون ريال وزيادة الضرائب عن ١٢,٥ مليون ريال.

ويجدر الذكر أنه إذا ابتدأت الحكومة في استخدام هاتين الأداتين الماليتين (تخفيض الإنفاق، وزيادة الضرائب) من ميزانية متوازنة فإن هذه السياسة تسمى: "سياسة مالية انكماشية عن طريق فائض الميزانية".

د. تخفيض الإنفاق الحكومي والضرائب معًا بنفس المقدار (الميزانية المتوازنة)

إذا رغبت الحكومة في إزالة الفجوة التضخمية، التي مقدارها ٥٠ مليون ريال، بتخفيض الدخل التوازني باستخدام أداتي تخفيض الإنفاق الحكومي، والضرائب معًا بنفس المقدار للحفاظ على توازن الميزانية العامة (بافتراض أن الميزانية العامة كانت متوازنة ابتداءً) فإن ذلك يمكن أن يتم كالتالي:

الانخفاض في الدخل = (مضاعف الإنفاق الحكومي × الانخفاض في الإنفاق الحكومي) + (مضاعف الضرائب × الانخفاض في الضرائب)

= ($\frac{١}{١-م}$ × الانخفاض في الإنفاق الحكومي) + ($\frac{-م}{١-م}$ × الانخفاض في الضرائب)، وبما أن الانخفاض في الإنفاق الحكومي يساوي الانخفاض في الضرائب (الميزانية المتوازنة):

∴ الانخفاض في الدخل = ($\frac{١}{١-م}$ × الانخفاض في الإنفاق الحكومي)

+ ($\frac{-م}{١-م}$ × الانخفاض في الإنفاق الحكومي)

= $\frac{١}{١-م}$ (الانخفاض في الإنفاق الحكومي − م × الانخفاض في الإنفاق الحكومي)

= ($\frac{١}{١-م}$) (١− م) × الانخفاض في الإنفاق الحكومي

= ١ × الانخفاض في الإنفاق الحكومي

= الانخفاض في الإنفاق الحكومي = الانخفاض في الضرائب.

∴ عند الرغبة في إزالة الفجوة التضخمية بتخفيض الدخل التوازني بمقدار ٥٠ مليون ريال، عن طريق الميزانية المتوازنة، يلزم تخفيض الإنفاق الحكومي والضرائب معًا بمقدار ٥٠ مليون ريال لكل منهما. في هذه الحالة تسمى السياسة المالية "انكماشية عن طريق الميزانية المتوازنة". ويلاحظ أن مضاعف الميزانية العامة المتوازنة = مضاعف الإنفاق الحكومي + مضاعف الضرائب = ١[1]. ويعني ذلك، كما يتضح من المثال

---

(١) مضاعف الإنفاق الحكومي = $\frac{١}{١-م}$

مضاعف الضرائب = $\frac{-م}{١-م}$

∴ مضاعف الإنفاق الحكومي + مضاعف الضرائب = $\frac{١}{١-م}$ + $\frac{-م}{١-م}$

= $\frac{١}{١-م}$ (١− م) = ١

أعلاه، أن أي زيادة (أو انخفاض) في كل من الإنفاق الحكومي والضرائب معًا بنفس المقدار ينتج عنها زيادة مساوية (أو انخفاض مساو) في الدخل التوازني.

أي أن مضاعف الميزانية المتوازنة =

$$\frac{\text{الزيادة في الدخل التوازني}}{\text{الزيادة في الإنفاق الحكومي (زيادة مماثلة في الضرائب)}} = ١ \quad (١)$$

$$\frac{\text{الانخفاض في الدخل التوازني}}{\text{الانخفاض في الإنفاق الحكومي (انخفاض مماثل في الضرائب)}} = ١ \quad (٢)$$

∴ في المثال السابق الانخفاض في الإنفاق الحكومي والانخفاض في الضرائب معًا بنفس المقدار (ميزانية متوازنة) من أجل علاج الفجوة التضخمية بتخفيض الدخل التوازني بمقدار ٥٠ مليون ريال يتم كالتالي:

الانخفاض في الدخل التوازني = مضاعف الميزانية المتوازنة × الانخفاض في الإنفاق الحكومي والانخفاض في الضرائب (معًا بنفس المقدار).

∴ ٥٠ = ١ × الانخفاض في الإنفاق الحكومي والانخفاض في الضرائب.

∴ الانخفاض في الإنفاق الحكومي والانخفاض في الضرائب = ٥٠ مليون ريال لكل منهما.

---

(١) ∴ الزيادة في الدخل التوازني = الزيادة في الإنفاق الحكومي= الزيادة المماثلة في الضرائب.

(٢) ∴ الانخفاض في الدخل التوازني = الانخفاض في الإنفاق الحكومي = الانخفاض المماثل في الضرائب.

٣. علاج الفجوة الانكماشية باستخدام أهم أدوات السياسة المالية

لعلاج الفجوة الانكماشية عن طريق زيادة الدخل التوازني بمقدار ٥٠ مليون ريال، فإن استخدام أدوات السياسة المالية يتم بعكس اتجاهات استخدامها في علاج الفجوة التضخمية المشروحة أعلاه، وملخص ذلك كالتالي:

أ. زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ١٠ مليون ريال (سياسة مالية توسعية).

ب. تخفيض الضرائب بمقدار ١٢,٥ مليون ريال (سياسة مالية توسعية).

ج. زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ٥ مليون ريال وتخفيض الضرائب بمقدار ٦,٢٥ مليون ريال (سياسة مالية توسعية عن طريق عجز الميزانية).

د. زيادة الإنفاق الحكومي، وزيادة الضرائب معًا بمقدار ٥٠ مليون ريال لكل منهما (سياسة مالية توسعية عن طريق الميزانية المتوازنة).

الفصل الرابع
النقود والبنوك والسياسة النقدية

أولاً: النقود

أ. تاريخ النقود

مرَّ تاريخ النقود بالتطورات الرئيسية التالية:[1]

(١) بدأ استخدام النقود عندما ظهرت الحاجة إلى وسيلة لإجراء تبادل السلع والخدمات وسداد الالتزامات المالية بين الأفراد. فعند ظهور الحاجة إلى إجراء تبادل السلع والخدمات بين الأفراد من ذوي الفائض من بعض السلع وذوي الحاجة إلى هذه السلع كانت المقايضة هي وسيلة هذا التبادل في المجتمعات البدائية، أي مبادلة سلعة بأخرى كالقمح من شخص لديه فائض إنتاج من القمح، بالخشب من شخص يحتاج إلى الخشب لبناء بيته. غير أن المقايضة عجزت عن الإيفاء بمهمة وسيلة التبادل بتطور المجتمعات وزيادة إنتاج السلع والخدمات نظرًا لصعوبة نقل بعض السلع من مكان الفائض إلى مكان الحاجة وصعوبة تخزين بعض السلع وعدم استمرار التوافق بين رغبات ذوي الفائض وذوي الحاجات، فظهرت النقود السلعية المقبول بها من قبل المتبادلين كالخشب أو بعض المعادن. ونظرًا لأن هذه النقود السلعية لا زالت تعاني من معظم عيوب نظام المقايضة السابق وبالتالي عدم قدرتها على الوفاء بمتطلبات الاستخدام كوسيط لتبادل السلع، ظهرت النقود المعدنية، ممثلة في بادئ الأمر في المعادن الثمينة ومن أهمها الذهب والفضة، ولاقت قبولا كوسيط للتبادل أدى إلى سك نقود معدنية تحمل قيمتها مقدار قيمة وزنها من المعدن الثمين المسكوكة به. ثم لمَّا تستطع المعادن الثمينة القيام بحاجات التبادل المتنامية من النقود سُكّت النقود من معادن أخرى كالنحاس مثلاً وبالتالي لم تعد قيمتها تمثل وزنها من المعدن المسكوكة به، ثم بعد ذلك استخدمت النقود الورقية المغطاة كاملاً بالذهب والفضة كاحتياطي (غطاء) للعملة الورقية المصدرة ثم استعيض بعد ذلك بالغطاء الجزئي من الذهب والفضة أو أحيانًا العملات الأجنبية، ثم أخيرًا أصبحت العملة الورقية هي الغالبة وهي غير مغطاة باحتياطي من الذهب والفضة أو العملات الأجنبية، وأصبحت النقود المصدرة تستمد قوتها القانونية كوسيلة للتبادل وإبراء الذمم المالية من قوة الإلزام القانونية، التي تسبغها الدولة عليها، وتسند هذه القوة الإلزامية قوة العملة المستمدة من قوة الاقتصاد الوطني واستقرار المستوى العام للأسعار (القوة الشرائية للنقود).

١. المقايضة: تبادل السلع ببعضها.
٢. النقود السلعية: كالأخشاب والجلود وبعض المعادن.
٣. النقود المعدنية: من الذهب والفضة والمعادن الأخرى الثمينة (قيمتها مستمدة من وزنها كاملاً من الذهب أو الفضة).
٤. النقود المعدنية المسكوكة من المعادن غير الثمينة (قيمتها لا يمثلها وزنها من الذهب والفضة).
٥. النقود الورقية المغطاة كاملاً من احتياط الذهب والفضة أو العملات الأجنبية.
٦. النقود الورقية غير المغطاة كاملاً من احتياط الذهب والفضة أو العملات الأجنبية.
٧. النقود الورقية الإلزامية (غير المغطاة).

ب. وظائف النقود

١. وسيلة للتبادل باستخدامها في شراء وبيع السلع والخدمات. وتعتمد هذه الوظيفة على خاصية القابلية التي تتمتع بها النقود، أو القوة الإلزامية التي تسبغها عليها الدولة كأداة للتبادل.
٢. أداة لحساب قيم السلع والخدمات، حيث تشكل النقود معيارًا موحدًا لقياس قيم السلع والخدمات، من أجل تسهيل تبادلها.
٣. مخزن للقيمة حيث تستخدم النقود كأداة للاحتفاظ بالثروة (في شكل سيولة نقدية).
٤. وسيلة للمدفوعات الآجلة، حيث يتم تسوية المدفوعات الآجلة المترتبة على عمليات البيع والشراء أو القروض بناءً على قيمتها بالنقود في الآجال التي تحل فيها.

مثال: إذا ذهبت إلى شركة بيع سيارات لشراء سيارة وعرض عليك البائع قيمتها أو اتفقت معه على قيمة الشراء فقد قامت النقود بوظيفة حساب القيمة، فإذا دفعت القيمة نقدًا فقد قامت النقود بوظيفة وسيلة التبادل، فإذا اتفقت معه على الدفع المؤجل (أو التقسيط) فقد قامت النقود بوظيفة وسيلة للمدفوعات الآجلة، فإذا بعت السيارة بعدئذ بمبلغ معين، فإن النقود قد قامت بوظيفة مخزن للقيمة بين تاريخ شرائها أول مرة وبيعها لاحقًا.

ج. أنواع النقود

١. النقود المعدنية: الفئات المعدنية من النقود المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات.
٢. النقود الورقية: الفئات الورقية من النقود المتداولة لدى الأفراد والمؤسسات.
٣. النقود المصرفية: النقود الموجودة في شكل حسابات جارية لدى البنوك (يمكن السحب منها مباشرة أو عن طريق الشيكات من قبل المودعين).

د. الطلب على النقود

تطلب النقود (السيولة النقدية) للأسباب الآتية:

١. إجراء المبادلات: دفع قيم السلع، والخدمات، والالتزامات المالية اليومية، للأفراد والمؤسسات.
٢. الاحتياط: الاحتفاظ بالنقود، من أجل دفع الالتزامات المالية الطارئة أو غير المتوقعة.

٣. المضاربة: الرغبة في الاحتفاظ بالنقود من أجل الاستفادة من التغيرات في أسعار السلع أو الأوراق المالية: كالأسهم والسندات أو العقارات.

هـ. القوة الشرائية للنقود

١. تعريف القوة الشرائية للنقود

تعرف القوة الشرائية للنقود بأنها مقدار ما يمكن شراؤه من سلع وخدمات، مقابل وحدة نقدية من العملة.

٢. معادلة القوة الشرائية للنقود (ق)[٢]

(٢) مثال على كيفية حساب تأثير ارتفاع المستوى العام الأسعار على القوة الشرائية للنقود:
لنفرض أن المستوى العام للأسعار (ع) ازداد بنسبة ٢٥%.
ما هو تأثير هذه الزيادة على القوة الشرائية للنقود؟
الجواب: نستخدم المعادلة الآتية (المشتقة من معادلة القوة الشرائية أعلاه):

$$\frac{ق_1}{ق_2} \quad \frac{ع_2}{ع_1}$$

حيث $ق_1$: القوة الشرائية للنقود قبل الزيادة في المستوى العام للأسعار وتساوي ١٠٠.
$ق_2$: القوة الشرائية للنقود بعد الزيادة في المستوى العام للأسعار.
$ع_1$: المستوى العام للأسعار قبل الزيادة (١٠٠).
$ع_2$: المستوى العام للأسعار بعد الزيادة (١٢٥).
لنفرض أن المستوى العام للأسعار كان قبل الزيادة يساوي ١٠٠ (السنة الأساسية).

$$\frac{١٠٠}{ق_2} \quad \frac{١٢٥}{١٠٠}$$

$$١٢٥\ ق_2 = ١٠,٠٠٠$$

$$ق_2 = \frac{١٠,٠٠٠}{١٢٥} = ٨٠$$

القوة الشرائية للنقود بعد الزيادة في المستوى العام للأسعار = ٨٠ .
انخفضت القوة الشرائية للنقود بنسبة ٢٠% (١٠٠-٨٠) مقارنة بالنسبة الأساسية نتيجة الزيادة في المستوى العام للأسعار مقدارها ٢٥%.

$$\text{القوة الشرائية للنقود (ق)} = \frac{١}{\text{المستوى العام للأسعار (ع)}}$$

تعني المعادلة أنه عندما يزداد المستوى العام للأسعار (ع) نتيجة اتجاه تضخمي في الاقتصاد فإن القوة الشرائية للنقود تنخفض.

ويحسب المستوى العام للأسعار بواسطة الرقم القياسي للأسعار (أنظر مصطلحات أساسية في الاقتصاد الكلي في المقدمة).

٣. تعريف التضخم

هو الزيادة المستمرة والملحوظة في المستوى العام للأسعار في اقتصاد معين. ينتج التضخم بصورة عامة عن زيادة الطلب الكلي من السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الكلي منها عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية (انظر الفجوة التضخمية في الفصل الثالث).

٤. قياس التضخم

معدل (نسبة) التضخم في سنة معينة (س) =

$$\frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة (س)} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة (س-١)}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة (س- ١)}} \times ١٠٠$$

مثال: إذا كان المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي للأسعار) في سنة ١٤٢٥هـ = ١١٠ وزاد المستوى العام للأسعار في السنة الثانية (١٤٢٦هـ) إلى ١١٥، فإن نسبة التضخم في سنة ١٤٢٦هـ:

$$= \frac{١١٥-١١٠}{١١٠} \times ١٠٠ = \frac{٥}{١١٠} \times ١٠٠ = \frac{٥٠}{١١٠} = ٤,٥\%$$

٥. أسباب التضخم:

١. التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الكلي من السلع والخدمات: تم شرح هذا السبب عند مناقشة الفجوة التضخمية في الفصل الثالث.

٢. التضخم الناشئ عن زيادة تكاليف الإنتاج من أجور ومرتبات، أو مواد خام أو طاقة أو غيرها، من عناصر التكاليف. وتؤثر زيادة التكاليف على العرض الكلي من السلع، والخدمات، بحيث تجعله ينخفض، وفي حالة عدم انخفاض الطلب الكلي من السلع، والخدمات، أو بقائه على حاله، فإن الطلب الكلي يمكن أن يزيد عن العرض الكلي من السلع، والخدمات فتتولد الاتجاهات التضخمية.

٣. التضخم المستورد: وهو ناشئ عن زيادة أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج. وفي حالة أن كمية السلع والخدمات المستوردة تشكل جزءًا كبيرًا من إجمالي السلع والخدمات المستهلكة في دولة ما، فإن هذه الزيادة تنعكس في شكل زيادة في المستوى العام للأسعار في الدولة، ومن ثم تعزيز الاتجاهات التضخمية في اقتصادها.

٦. مضار التضخم

أ. انخفاض القوة الشرائية للنقود، ومن ثم انخفاض حجم السلع والخدمات المشتراة من مبلغ نقدي ثابت.

ب. انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد نتيجة زيادة المستوى العام للأسعار (مستوى التضخم) بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخول النقدية للأفراد حيث:

$$\text{الدخل الفردي الحقيقي} = \frac{\text{الدخل الفردي النقدي}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

وينتج عن انخفاض الدخل الفردي الحقيقي انخفاض مستوى معيشة الفرد.

ج. انخفاض القيمة الحقيقية للمدخرات النقدية والدائنية، حيث :

$$\text{القيمة الحقيقية للمدخرات} = \frac{\text{القيمة النقدية للمدخرات}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

د. حدوث خلل في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع نتيجة استفادة بعض الأفراد (كالمنتجين والتجار) من ارتفاع الأسعار وتضرر الآخرين (المستهلكين).

ثانيًا: البنوك التجارية

أ. وظائف البنوك التجارية

١. قبول الودائع الجارية (دون دفع فائدة) والودائع الادخارية (يدفع عليها فائدة). وتمثل الودائع أهم مصادر الأموال المتاحة للبنك التجاري إضافة إلى رأس المال.

٢. الإقراض (بفائدة). ويمثل أهم مجالات استخدامات الأموال المتاحة للبنك.

٣. استثمارات في الأوراق المالية (السندات والأسهم) والأصول الأخرى المدرَّة للعوائد مثل: المتاجرة في العملات (شراء وبيع العملات الأجنبية).

٤. تقديم الخدمات المصرفية مثل: خصم الكمبيالات أو تحصيلها، التحويلات الداخلية والخارجية (بالعملات الأجنبية)، فتح الاعتمادات المستندية (تمويل التجارة)، إصدار البطاقات الائتمانية، إصدار خطابات الضمان، شراء وبيع الأوراق المالية لحساب المتعاملين مع البنك، تأجير الخزائن الحديدية للمتعاملين، إصدار الشيكات السياحية، تقديم الاستشارات الاستثمارية للعملاء.

ب. توليد الائتمان في البنوك التجارية

١. إذا أودعت وديعة مقدارها ١٠٠ ريال مثلاً في بنك تجاري فإن البنك التجاري يستطيع الإقراض من هذه الوديعة بعد أن يستقطع منها نسبة الاحتياطي الذي يجب على البنك الاحتفاظ به للوفاء باحتياجات السحوبات من الودائع، والطلب على القروض. وتتكون نسبة الاحتياطي من مجموع نسبة الاحتياطي القانوني التي يطلب البنك المركزي من كل بنك تجاري إيداعها لديه من مجموع الودائع لديه ونسبة الاحتياطي (الحر) التي يرغب البنك الاحتفاظ بها لأغراض السيولة.

٢. فإذا فرضنا أن نسبة الاحتياطي ٢٥%، فإن المتبقي من حجم الوديعة الأولى (أي ٧٥% منها = ٧٥ ريال) يستطيع البنك إقراضها في شكل حساب مفتوح، الأمر الذي يرتب بعد ذلك وديعة أخرى مقدارها ٧٥ ريال يودعها المقترضون في ودائع في البنوك التجارية يستطيع البنك المودعة فيه أن يقرض منها

٧٥% بعد خصم الاحتياطي، وهكذا تتكرر العملية التي ينتج عنها نهائيًا توليد حجم الائتمان في شكل مقدار مضاعف من حجم الوديعة الأولى وذلك كالتالي:

حجم الائتمان المولد من وديعة أولية لدى بنك تجاري
= مضاعف الائتمان × حجم الوديعة الأولى

تعريف: مضاعف الائتمان = عدد المرات التي يتضاعف بها الائتمان الكلي في البنوك نتيجة إيداع وديعة أولية لدى بنك تجاري.

$$\text{مضاعف الائتمان} = \frac{\text{حجم الائتمان المولد}}{\text{حجم الوديعة الأولى}} = \frac{١}{\text{نسبة الاحتياطي}}$$

والائتمان المولد من وديعة أولى لدى بنك تجاري:

= مضاعف الائتمان × حجم الوديعة الأولى

$$= \frac{١}{\text{نسبة الاحتياطي}} \times \text{حجم الوديعة الأولى}$$

من المثال أعلاه:

حجم الائتمان المولد = مضاعف الائتمان × حجم الوديعة الأولى

$$= \frac{١}{\text{نسبة الاحتياطي}} \times \text{حجم الوديعة الأولى}$$

$$= \frac{١}{١٠٠/٢٥} \times ١٠٠ = \frac{١٠٠}{٢٥} \times ١٠٠ = ٤ \times ١٠٠ = ٤٠٠ \text{ ريال}$$

ملحوظة:

مضاعف الائتمان في المثال أعلاه

$$= \frac{\text{حجم الائتمان المولد}}{\text{حجم الوديعة الأولى}} = \frac{١}{\text{نسبة الاحتياطي}}$$

$$= \frac{٤٠٠}{١٠٠} = \frac{١}{١٠٠/٢٥} = ٤$$

ثالثا: البنوك الإسلامية

أ. أهم وظائف البنوك الإسلامية

١. تلقي الودائع الجارية.
٢. تلقي الودائع الاستثمارية.
٣. الإقراض الحسن.
٤. توظيف الأموال (الودائع الاستثمارية + رأس المال) في الاستثمارات المشروعة.
٥. تقديم الخدمات المصرفية المشروعة (الخالية من التعامل بالفائدة).

ب. أهم مصادر الأموال في البنوك الإسلامية

١. رأس المال والاحتياطيات.
٢. الودائع الجارية.
٣. الودائع الاستثمارية التي تحصل على حصة (نسبة) من أرباح (عوائد) استثمارات البنك الإسلامي بدلاً من الفائدة التي يحصل عليها المودع في الودائع الادخارية في البنوك التجارية.

ج. أهم استخدامات الأموال (المدرة للعوائد) في البنوك الإسلامية

١. الاستثمارات التي تأخذ الأشكال الرئيسية الآتية:

أ. **المشاركة:** يساهم البنك بنسبة معينة من حصة مشروع استثماري مع مستثمر آخر (أو مستثمرين)، ويتقاسم الطرفان الربح بحسب النسبة المتفق عليها والخسائر بحسب نسب المساهمة في رأس المال.

ب. **المضاربة:** يساهم البنك برأس المال مع طرف آخر (أو أكثر) يساهم بجهده (البدني أو الفكري) في مشروع استثماري، ويتقاسم الطرفان الربح بحسب النسبة المتفق عليها، والخسائر يتحملها البنك (مالك رأس المال)، أو أن يقوم البنك باستثمار الودائع الاستثمارية للعملاء ويحصل على نسبة من الربح.

ج. **المرابحة:** يقوم البنك بتمويل عملية تجارية (استيرادية مثلاً) ويحصل البنك على نسبة معينة فوق تكلفة العملية التجارية. ويكون الدفع من قبل الطرف الآخر (المموّل) إما حالاً بعد إتمام العملية التجارية أو آجلاً في شكل أقساط. وغالبًا ما تزيد نسبة الربح الإضافية على التكلفة كلما كانت مدة الدفع المؤجل أطول.

د. **التأجير:** بموجبه يقوم البنك بتأجير أصول رأسمالية إلى أطراف أخرى مقابل عوائد الإيجار. وقد يكون التأجير منتهيًا بتمليك الأصل للطرف المستأجر في نهاية مدة الإيجار، ويسمى هذا النوع من التأجير تأجيرًا تمويليًا.

٢. الاستثمار المباشر في شراء وبيع الأوراق المالية (المشروعة) والعقارات وغيرها من مجالات الاستثمار في شكل مضاربة بين البنك والمودعين في الحسابات الاستثمارية، ويتم اقتسام الأرباح بين الطرفين حسب النسبة المتفق عليها، أو كوكيل مقابل عمولة الوكالة.

٣. الخدمات المصرفية مثل تحويلات العملة، تحصيل الأوراق التجارية (مقابل، عمولة)، فتح الاعتمادات المستندية (مقابل عمولة)، إصدار بطاقات الائتمان، والشيكات السياحية (مقابل عمولة) إصدار خطابات الضمان (مقابل عمولة)، تأجير الخزائن الحديدية، تقديم الاستشارات الاستثمارية وغيرها من الخدمات المصرفية المشروعة الخالية من التعامل بالفائدة.

رابعا: البنوك المركزية

أ. وظائف البنك المركزي

١. بنك الدولة: تشمل هذه الوظيفة الإشراف على وتنظيم حسابات الدولة (الإيرادات العامة، النفقات العامة)، الإشراف على استثمار فوائضها المالية ومدفوعاتها الدولية، إدارة احتياطيات النقد الأجنبي وتنفيذ السياسات النقدية للدولة.

٢. بنك البنوك: تشمل هذه الوظيفة الإشراف على وتنظيم إنشاء البنوك التجارية، والمؤسسات المالية والنقدية الأخرى، والرقابة على عملياتها والاحتفاظ بنسبة من الودائع المودعة لديها، خصم الأوراق التجارية المقدمة من البنوك التجارية، إقراضها عند اللزوم وإجراء المقاصة بين البنوك وتسوية حساباتها فيما بينها.

٣. إصدار العملة الوطنية والمحافظة على قيمتها بما يتفق مع أهداف السياسة النقدية.

ب. في المملكة العربية السعودية يقوم بوظائف البنك المركزي مؤسسة النقد العربي السعودي.

خامسًا: السياسة النقدية

أ. تعريف السياسة النقدية

السياسة النقدية هي مجموعة الأدوات النقدية التي تستخدمها السلطات النقدية في الدولة (غالبًا البنك المركزي) للتأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على عرض النقود في الاقتصاد.

ب. أهداف السياسة النقدية

١. تحقيق استقرار الأسعار: مكافحة التضخم والانكماش في النشاط الاقتصادي.

٢. تحقيق التوظف الكامل في الاقتصاد: الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من: عمالة، ورأسمال، وموارد طبيعية.

٣. زيادة النمو الاقتصادي.

٤. تحقيق استقرار (ثبات) أسعار صرف العملة الوطنية.

سادسًا: أهم أدوات السياسة النقدية واستخدامها في التأثير على عرض النقود من أجل علاج الفجوتين التضخمية والانكماشية

أ. **سعر إعادة الخصم:** هو معدل الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية والمالية مثل: الكمبيالات، وأذونات الخزينة من قبل البنوك التجارية، والتي خصمت لديها مسبقًا من العملاء.

لعلاج الفجوة التضخمية يتبع البنك المركزي سياسة انكماشية عن طريق زيادة سعر إعادة الخصم مما يؤدي إلى تخفيض البنوك التجارية خصم الأوراق التجارية والمالية لدى البنك المركزي، فينخفض مستوى السيولة النقدية لدى البنوك التجارية فتقل مقدرتها الاقراضية (الائتمانية) فيقل حجم إقراضها مما يؤدي إلى تخفيض عرض النقود، أي حجم السيولة النقدية لدى الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة المتاحة لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية، ومن ثم ينخفض الطلب الكلي، فتنخفض الفجوة التضخمية (راجع شرح الفجوتين التضخمية والانكماشية في الفصل السابق).

ب. **نسبة الاحتياطي القانوني:** هي نسبة من جملة الودائع لدى البنوك التجارية التي يطلب البنك المركزي الاحتفاظ بها لديه.

لعلاج الفجوة التضخمية: يتبع البنك المركزي سياسة انكماشية عن طريق زيادة نسبة الاحتياط القانوني فينخفض حجم الودائع لدى البنوك التجارية المتاحة للإقراض (الائتمان) فيقل عرض النقود في الاقتصاد فينخفض الطلب الكلي مما يؤدي إلى تخفيض الفجوة التضخمية.

ج. سياسة السوق المفتوحة: المقصود بالسياسة السوق المفتوحة دخول الدولة عن طريق البنك المركزي، سوق الأوراق المالية في عمليات شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية (السندات الحكومية).

لعلاج الفجوة التضخمية: يقوم البنك المركزي بإتباع سياسة انكماشية تتمثل في بيع السندات الحكومية، مما يؤدي إلى تقليص السيولة النقدية لدى الأفراد والمؤسسات عندما يشترون السندات الحكومية نقدًا، ولدى البنوك التجارية عندما تشتري السندات الحكومية أو عندما يشتري الأفراد أو المؤسسات السندات الحكومية عن طريق شيكات مسحوبة على البنوك التجارية. ينتج عن ذلك تقليص عرض النقود في الاقتصاد نتيجة سحب جزء منها من الأفراد والمؤسسات من أجل شراء السندات الحكومية، ومن جراء تقليص المقدرة الاقراضية للبنوك التجارية، نتيجة انخفاض السيولة النقدية لديها، فيؤدي ذلك إلى تخفيض الطلب الكلي، ومن ثم الفجوة التضخمية.

د. سياسة الإقناع الأدبي والتوجيه (الرقابة النوعية): تلجأ الدولة، عن طريق البنك المركزي، لهذه السياسة عندما يكون تأثير السياسات النقدية السابقة غير كاف لتحقيق الأهداف المتوخاة أو لتدعيم تأثيرها، لعلاج الفجوة التضخمية، كأن يقوم البنك المركزي بإجراء مناقشات مع أو الإيعاز للبنوك التجارية بتخفيض مستوى الإقراض (الائتمان) الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض العرض الكلي من النقود، ومن ثم تخفيض الطلب الكلي وبالتالي تخفيض الفجوة التضخمية.

أما في حالة الرغبة في علاج الفجوة الإنكماشية فإن البنك المركزي يستخدم سياسات نقدية توسعية هي عكس السياسات النقدية الانكماشية المشروحة أعلاه، أي عن طريق:

١. تخفيض سعر إعادة الخصم.
٢. تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.
٣. شراء السندات الحكومية.
٤. إقناع أو توجيه البنوك التجارية بزيادة مستوى الإقراض (الائتمان).

الفصل الخامس
التجارة الخارجية

أولا: أسباب قيام التجارة الخارجية (نظريات التجارة الخارجية)

أ. نظرية الميزة المطلقة

تفيد هذه النظرية أن الدولة تتخصص في إنتاج السلع التي تكون لها ميزة مطلقة في إنتاجها، من خلال ما يتوفر لديها من موارد طبيعية، وعناصر إنتاج مقارنة بالدول الأخرى. وتنعكس هذه الوفرة في تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من السلعة.

مثال:

	وحدات عمل لإنتاج وحدة واحدة من القمح	وحدات عمل لإنتاج وحدة واحدة من السيارات
الدولة (أ)	١	٨
الدولة (ب)	٣	٦

تتمتع الدولة (أ) بميزة مطلقة في إنتاج القمح، نظرًا لأنها تنتجها بتكلفة أقل من الدولة (ب)، أي أنها تنتجها بكلفة أقل، بينما تتمتع الدولة (ب) بميزة مطلقة في إنتاج السيارات لأنها تنتجها بتكلفة أقل من الدولة (أ). لذلك تتخصص الدولة (أ) في إنتاج، وتصدير القمح، واستيراد السيارات من الدولة (ب)، بينما تتخصص الدولة (ب) في إنتاج، وتصدير السيارات، واستيراد القمح من الدولة (أ).

ب. نظرية الميزة النسبية

بموجب هذه النظرية فإن الدولة التي تتوفر لها كفاءة نسبية أكبر من الدول الأخرى في إنتاج سلعة معينة (مقارنة بكفاءة إنتاج سلع أخرى) تقوم بإنتاج وتصدير هذه السلعة واستيراد السلع الأخرى التي يكون إنتاجها منها أقل كفاءة نسبية. والمقصود بالكفاءة النسبية عدد الوحدات المنتجة من السلعة باستخدام وحدة واحدة من عنصر الإنتاج (العمل مثلاً) مقارنة بإنتاج سلعة (أو سلع) أخرى، أو بعبارة أخرى إنتاج وحدة واحدة من السلعة باستخدام عدد أقل نسبيًا من عناصر الإنتاج، مقارنة بإنتاج سلع أخرى.

مثال:

	وحدات قمح منتجة من وحدة عنصر إنتاج	وحدات سيارات منتجة من وحدة عنصر إنتاج
الدولة (أ)	٢	٤
الدولة (ب)	٤	١٠

يتضح في المثال أعلاه أنه بالرغم من أن الدولة (ب) تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين، حيث تنتجهما بتكلفة أقل من الدولة (أ)، إلا أن الدولة (أ) تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السيارات، حيث إنها تضحى فقط بوحدتين من السيارات مقابل وحدة واحدة إضافية من القمح (٤ سيارات/ وحدتين قمح) بينما تضحى الدولة (ب) بوحدتين ونصف من القمح مقابل وحدة واحدة من السيارات ($\frac{١٠}{٤}$). ولذا فإنه من الأفضل أن تقوم الدولة (أ) بالتخصص في إنتاج السيارات وتصديرها إلى الدولة (ب) واستيراد القمح من الدولة (ب)، والعكس صحيح بالنسبة للدولة (ب)، حيث تقوم بإنتاج وتصدير القمح إلى الدولة (أ) واستيراد السيارات منها.

ثانيًا: منافع التجارة الخارجية

أ. الاستفادة من مزايا تقسيم العمل والتخصص في إنتاج السلع بين الدول وما ينتج عن ذلك من تخفيض تكاليف إنتاج السلع.

ب. زيادة دخول المنتجين المصدرين للسلع، ومن ثم زيادة مستوى الدخل القومي في البلد المصدر.

ج. زيادة رفاهية المستهلكين للسلع المستوردة من الخارج نتيجة ازدياد مستوى المنافسة في تبادل السلع بين الدول بسبب التجارة الخارجية.

د. زيادة مستوى تشغيل الأيدي العاملة (زيادة مستوى التوظف في الاقتصاد) نتيجة زيادة مستوى إنتاج السلع بسبب زيادة مستوى تبادلها بين الدول.

هـ. الاستفادة من ثمرات التطور التقني في إنتاج السلع المتبادلة في التجارة الخارجية، والتي تنعكس في تخفيض تكلفة إنتاجها، ومن ثم تخفيض أسعارها، وفي تحسين جودتها.

و. يؤدي زيادة مستوى التجارة الخارجية بين الدول، إلى اتجاه أسعار الموارد الاقتصادية كالعمل والمواد الخام إلى التساوي بين الدول، مما يقلل من الحاجة إلى نقل (انتقال) هذه الموارد بين الدول.

ثالثًا: معدل التبادل التجاري

يُعرَّف معدل التبادل التجاري بأنه: كمية السلع التي تستوردها الدولة مقابل كل وحدة من السلع التي تصدرها إلى الدول الأخرى. يعبِّر معدل التبادل التجاري عن العلاقة بين مستوى أسعار الصادرات من السلع من الدولة، ومستوى أسعار سلع وارداتها من الخارج، كما تمثله المعادلة الآتية:

$$\text{معدل التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}$$

(انظر كيفية حساب الرقم القياسي للأسعار في مقدمة الكتاب: مصطلحات أساسية).

رابعًا: مضاعف التجارة الخارجية

يُعرَّف مضاعف التجارة الخارجية بأنه عدد المرات التي يزداد بها الدخل القومي في دولة ما نتيجة تغير معين في التجارة الخارجية، أي في صافي التعامل الخارجي للدولة.

$$\text{مضاعف التجارة الخارجية} = \frac{\text{التغير في الدخل القومي}}{\text{التغير في حجم التجارة الخارجية}} = \frac{\text{التغير في الدخل القومي}}{\text{التغير في صافي التعامل الخارجي}}$$

ملاحظة: صافي التعامل الخارجي = الصادرات – الواردات.

تلعب الصادرات دورًا (ايجابيًا) في زيادة الدخل القومي، من خلال زيادة الناتج القومي الإجمالي[١] عن طريق الميل الحدي للاستهلاك.[٢] يشابه هذا الدور في التأثير على الدخل القومي دور الزيادة في حجم الاستثمار، عن طريق مضاعف الاستثمار، ودور الزيادة في الإنفاق الحكومي، عن طريق مضاعف الإنفاق الحكومي، المشار إليهما سابقًا. أما الواردات فتلعب دورًا سالبًا في التأثير على الدخل القومي عن طريق الميل الحدي للاستيراد،[٣] حيث يمكن صياغة مضاعف التجارة الخارجية بدلالة كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستيراد كالتالي:

مضاعف التجارة الخارجية

$$= \frac{١}{(١ - \text{الميل الحدي للاستهلاك}) + (\text{الميل الحدي للاستيراد})}$$

$$= \frac{١}{\text{الميل الحدي للادخار} + \text{الميل الحدي للاستيراد}}$$

ويعرَّف الميل الحدي للاستيراد بأنه الزيادة في الإنفاق على السلع المستوردة إلى بلد ما نتيجة الزيادة في الدخل القومي بوحدة نقدية واحدة.

---

(١) تذكر أن الناتج القومي الإجمالي = الاستهلاك (الخاص) + الاستثمار (الخاص) + الإنفاق الحكومي + صافي التعامل الخارجي (الصادرات – الواردات).

(٢) يزداد التأثير الموجب للزيادة في الصادرات على الناتج القومي الإجمالي، ومن ثم الدخل القومي إذا زاد الميل الحدي للاستهلاك.

(٣) يزداد التأثير السالب للزيادة في الواردات على الناتج القومي الإجمالي، ومن ثم الدخل القومي إذا زاد الميل الحدي للاستيراد.
(تذكر أن صافي التعامل الخارجي = الصادرات – الواردات).

وكلما زاد مقدار الميل الحدي للاستيراد انخفض مضاعف التجارة الخارجية.

بينما كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك زاد مضاعف التجارة الخارجية، وبالتالي كلما زاد الميل الحدي للادخار انخفض مضاعف التجارة الخارجية.

خامسًا: الميزان التجاري

يعبِّر الميزان التجاري عن صافي التعامل الخارجي، أي الفرق بين صادرات دولة ما وارداتها. فإذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات من السلع في وقت معين يكون هناك فائض في الميزان التجاري، وإذا حدث العكس يكون هناك عجز في الميزان التجاري.

يمثل الميزان التجاري أحد مكونات الحساب الجاري في ميزان مدفوعات الدولة، الذي يعبر عن صافي حركة النقد الأجنبي من الدولة وإليها في وقت معين والذي يمكن تلخيصه في الجدول الآتي:

جدول ميزان المدفوعات

الجانب الدائن (متحصلات النقد الأجنبي)	الجانب المدين (مدفوعات النقد الأجنبي)
أ. الحساب الجاري:	
١. الصادرات من السلع.	الواردات من السلع.
٢. الخدمات (العمليات غير المنظورة) مثل:	
التأمين من قبل الشركات الوطنية.	التأمين من قبل الشركات الأجنبية.
خدمات الشحن من قبل الشركات الوطنية.	خدمات الشحن من قبل الشركات الأجنبية.
خدمات السفر والسياحة والعلاج وغيرها من قبل الشركات الوطنية.	خدمات السفر والسياحة والعلاج وغيرها من قبل الشركات الأجنبية أو في الخارج.
ب. حساب رأس المال:	
١. تحويلات رأس المال قصيرة الأجل إلى الدولة مثل: مدفوعات الديون ومستحقات الاستثمار قصير الأجل (كالأسهم والسندات) المستحقة لأطراف وطنية وتحويلات الأفراد والدول الأخرى إلى الدولة.	تحويلات رأس المال قصيرة الأجل من الدولة مثل: مدفوعات الديون ومدفوعات عوائد الاستثمار (كالأسهم والسندات) المستحقة لأطراف أجنبية وتحويلات الأفراد والدولة إلى الخارج.
٢. تحويلات طويلة الأجل مثل: الاستثمارات والديون طويلة الأجل الداخلة إلى الدولة.	تحويلات طويلة الأجل مثل: الاستثمارات والديون طويلة الأجل الخارجة من الدولة.

سادسًا: أسباب فرض الضريبة الجمركية على السلع المستوردة

أ. حماية السلع الوطنية من المنافسة الأجنبية كحماية الصناعات الناشئة.

ب. محاربة الإغراق التجاري عن طريق زيادة الضريبة الجمركية على السلع التي يثبت نية مصدريها الإغراقية في السوق الوطنية وذلك ببيع السلعة في السوق الوطنية بأقل من سعر بيعها (أو تكلفة إنتاجها) في بلد التصدير.

ج. معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة الضريبة الجمركية على السلع المستوردة (أو بعضها) لتخفيض حجم الواردات من الخارج (لاحظ أن قيمة الواردات تمثل جانبًا مديناً في ميزان المدفوعات أعلاه).

د. زيادة حصيلة إيرادات خزينة الدولة، خاصة عندما يكون هناك عجز في الميزانية العامة.

هـ. معاملة الدول التي تقوم بفرض أو زيادة الضريبة الجمركية على السلع المصدرة من الدولة بالمثل.

سابعا: أسعار صرف النقد الأجنبي

عندما يدفع الفرد في المملكة العربية السعودية ٣,٧٥ ريالاً للحصول على دولار أمريكي، يسمى هذا المبلغ سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الريال السعودي. (انظر المقدمة في المصطلحات). بعبارة أخرى فإن سعر الصرف هو سعر تبادل عملة بأخرى.

يطلب الأفراد أو المؤسسات (الخاصة أو العامة) النقد الأجنبي من أجل شراء السلع والحصول على خدمات أو أصول مالية من أطراف تطلب نقدًا أجنبيًا مقابلها، مثل تحويل قيمة بضاعة مستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية يدفع مقابلها بالدولار الأمريكي أو تكاليف قضاء إجازة في الخارج أو قيمة شراء أسهم شركة في الخارج.

يتحدد سعر صرف النقد الأجنبي بالطلب على النقد الأجنبي وبالعرض من هذا النقد المتاح لتلبية هذا الطلب. غير أن هذا لا يتم إلا في حالة سريان سوق حرَّة في سوق النقد الأجنبي، أي وجود مرونة في تغيَّر سعر الصرف استجابة للتغيرات في الطلب على أو العرض من النقد الأجنبي (سعر الصرف المعوَّم أو الحر). غير أنه في بعض الدول تقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق النقد الأجنبي أو تثبيت سعر الصرف النقد الأجنبي.

وترمي الدولة من تثبيت سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى إلى تحقيق عدة أهداف من أهمها: تحسين ميزان مدفوعاتها، وبالأخص الميزان التجاري، حيث إن تحديد سعر مخفض للعملة الوطنية يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة، حيث يجعل ذلك قيمة الصادرات أرخص،

بينما يؤدي إلى تخفيض الواردات إلى الدولة من السلع الأجنبية، حيث تصبح قيمة الواردات أغلى (لاحظ أن الميزان التجاري (صافي التعامل الخارجي) يساوي قيمة الصادرات- قيمة الواردات).

إن الحفاظ على سعر منخفض للعملة الوطنية لتحقيق الهدف أعلاه، قد يفيد بعض الدول، خاصة في المدى القصير. غير أن نجاح هذه السياسة، في المدى الطويل، مرهون بعدة عوامل من أهمها:

١. نسبة قيمة صادرات الدول إلى قيمة وارداتها (كلما كانت النسبة أكبر كانت السياسة أكثر قابلية للنجاح).

٢. مدى وجود ضغوط على العملة الوطنية، متمثلة بدرجة رئيسية في زيادة الطلب عليها، وبالتالي توليد اتجاهات نحو ارتفاع سعرها في سوق النقد الأجنبي، مما يصعب على السعر المثبَّت المنخفض الصمود أمامه.

٣. مدى قبول الدول الأخرى بهذه السياسة وعدم إقدامها على خطوات مضادة في حالة تضررها من هذه السياسة من حيث تأثيرها السلبي على ميزانها التجاري مع هذه الدولة.

٤. المستوى العام للأسعار في هذه الدولة، أي مدى وجود اتجاهات تضخمية في هذه الدولة.

لذا فإن التحليل الحديث لسعر الصرف وتأثيره على التجارة الدولية يعتمد على ما يُسمى بسعر الصرف الحقيقي الذي يحسب كالتالي:

سعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية (مقابل عملة دولة أخرى)

$$= \text{سعر الصرف الاسمي} \times \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في الدولة}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في الدولة الأخرى}}$$

حيث سعر الصرف الاسمي هو سعر الصرف (النقدي): ٣,٧٥ ريال سعودي مقابل الدولار الأمريكي مثلاً.

ويتوافق هذا التحليل مع إحدى النظريات الحديثة في تحديد سعر الصرف وهي: نظرية "تماثل القوة الشرائية للنقود Purchasing Power Parity" والقائلة بأن سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى يمكن قياسها بكمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من هذه العملة في الدولة الأخرى، أي القوة الشرائية لوحدة واحدة من العملة الوطنية في الدولة الأخرى، وذلك مقابل القوة الشرائية للعملة الأجنبية في بلدها.

فإذا كانت الوحدة الواحدة من العملة الوطنية مثلاً تشترى خمس مرات سلَّة سلع وخدمات في الدولة الأجنبية مقارنة بما تشتريه الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية من سلع وخدمات في بلدها، فإن سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية هو ٥.

غير أن قوة هذه النظرية في تحديد أسعار الصرف بين العملات تعتمد على مدى مرونة أسعار الصرف بين الدول وحرية تغيُّرها، وعلى مدى قدرة قياس اختلاف القوة الشرائية للعملات بين الدول.